الاسرائيلية، إلى عبء ثقيل على كواهل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل. وقد تحولت حياة السكان الى جحيم، لما يمارسه الاحتلال من سياسة تجويع مقصودة، هدفها إجبار السكان على مغادرة وطنهم وتفريغ الأرض منهم.

وتتلخص السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في تحويل المناطق المحتلة الى سوق استهلاك رئيس للمنتجات الاسرائيلية، الصناعية والزراعية، المدعومة من قبل الحكومة الاسرائيلية والتي تتمتع بميزة سعرية أخفض من أسعار المنتجات المحلية، وبالتحكم بسوق الاستيراد والتصدير الى المناطق المحتلة ومنع المنتجات في الضفة والقطاع من الوصول الى السوق الاسرائيلي. يضاف الى هذا فرض سياسة ضريبية متعددة ومتنوعة؛ منها ضريبة القيمة الاضافية على كل مؤسسة منتجة، وغير منتجة، تصل الى ١٥ بالمئة، وكذلك ضريبة الانتاج والاستيراد والدخل والبريد والصحة والعدل والنقل واملاك الغائبين وغيرها. حتى ان عدد الضرائب المفروضة على سكان القدس العربية يزيد على عشرين نوع ضريبة.

كل ذلك يتم في الوقت الذي لا تلتزم سلطات الاحتلال بأي نوع من أنواع الدعم للمؤسسات الانتاجية الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة؛ وغالباً ما يتم تقدير الضرائب بشكل تعسفي وبمبالغ باهظة جداً. يرافق ذلك فرض غرامات باهظة، من جهة، ومن جهة أخرى منع السلطات وصول أي دعم إلى المناطق المحتلة، أو وضع العراقيل أمام وصول الدعم والتهديد بمصادرته اذا لم يتم من طريقها وبمعرفتها. وعلى هذا الصعيد، اصدرت أمراً عسكرياً يمنع البلديات والشركات والمؤسسات والجمعيات من ادخال أموال من الخارج بدون إذن مسبق. كذلك تمنع السلطات أي فرد من ان يدخل معه اكثر من ثلاثة آلاف دولار.

كان من الطبيعي ان تنعكس هذه الممارسات على طبيعة تطور الاقتصاد الوطني في المناطق المحتلة، الذي كان قبل الاحتلال يعاني من الضعف العام وشح رؤوس الاموال المستثمرة في الانتاج الوطني بشكل خاص، مما أدى الى تهلهل الاقتصاد وتراجعه. فعدم وجود قطاع عام يتبنى دعم الانتاج المحلي، وعدم توجيه الدعم العربي الى الداخل بشكل صحيح، وعدم وجود صناعات هامة ومنشآت زراعية كبرى تقوم على اساس تعاوني، وعدم توفر رؤوس اموال كبيرة للاستثمار، وعدم امكان تصريف الانتاج المحلي للمناطق المحتلة في السوق العربي الواسع، أدى كل ذلك إلى ان تصل الامور الاقتصادية في المناطق المحتلة إلى درجة خطيرة من التدهور. فحتى لو اعتمدنا الاحصائيات الاسرائيلية، التي تميل، في هذا المجال، الى المبالغة والتزيين بغية تحسين صورتها، فان الواقع يتحدث عن نفسه، اذ ان قيمة مجمل الانتاج الوطني ارتفعت من ٤٧,٥ مليون شيكل العام ١٩٦٨، الى ١٦٨٤٣ مليون شيكل العام ١٩٨١، بالاسعار الجارية[٣]. فاذا أخذنا بعين الاعتبار ان العملة الاسرائيلية انخفضت في تلك السنوات بنسبة ٤٣٨٧,٧ بالمئة، فان نسبة الزيادة السنوية في الفترة المذكورة لم تزد على ٠,٦ بالمئة وهو معدل يوازي الركود.

ان القاء نظرة على بنية الانتاج الوطني ونصيب كل فرع من الفروع الاقتصادية في مجمل الانتاج الوطني في كل من الضفة الغربية والقطاع، كما في الجدول الرقم ١، تبين حقيقة الاوضاع الاقتصادية في المناطق.

ان ما يلفت الانتباه، هنا، بشكل واضح، ضعف نصيب الزراعة في المناطق المحتلة؛ وهي التي كانت تشكل، قبل الاحتلال، العماد الرئيس للانتاج الوطني، حيث قدمت، قبل العام